

## أربيل؛ 4 أشخاص وراء هجوم المطار أحدهم من فصيل مرتبط بإيران

المتهم حيدر حمزة عباس مصطفى البياتي، الذي أعتقل وأقر بجريمته وأدلى باعتراقات مفصلة عن كيفية تنفيذ الهجوم. وأفاد بأنه شارك نتائج التحقيق مع المؤسسات الأمنية في الحكومة الاتحادية والتحالف الدولي. وتابع أن القوات الاتحادية ألقت القبض على متهم ثان بتنفيذ الهجوم، فيما لا يزال المتهمان الآخران فارين، ويجري البحث عنهما.

حرم المطار، منتصف فبراير الماضي. وقال الجهاز، في بيان، إن الهجوم استهدف مدينة أربيل ومطارها الدولي بـ14 صاروخاً؛ مما أودى بحياة مقاتول أجنبي (يعمل لصالح التحالف الدولي) ومواطن عراقي، وجرح 5 جنود أمريكيين ومدنيين اثنين. وأضاف أن "التحقيق توصل إلى أن 4 أشخاص هم المسؤلون الرئيسيون عن الهجوم الإرهابي، وعلى رأسهم

أعلن إقليم كردستان في شمال العراق، أن الهجوم الصاروخي على مطار أربيل نفذه 4 أشخاص، أحدهم عنصر في فصيل مرتبط بإيران، وتم إلقاء القبض على اثنين منهم، فيما نفت "كتائب سيد الشهداء" أي صلة لها بالهجوم. وكشف جهاز مكافحة الإرهاب في الإقليم نتائج التحقيق في القصف الذي استهدف مطار أربيل وقاعدة عسكرية لقوات التحالف الدولي (بقيادة الولايات المتحدة) داخل

## استهدف منطقة جازان بعد ساعات من تدمير طائرة مسيرة

# التحالف يعلن تدمير صاروخ «باليستي» أطلقه الحوثيون نحو السعودية

## الجزائر: الحراك يتشبت بـ «تغيير جذري» وتبون بـ «ورقة الطريق»

عاد الحراك الشعبي إلى شوارع الجزائر للضغط من أجل تغيير جذري للنظام الحاكم، فيما يتجه الرئيس عبد المجيد تبون نحو انتخابات نيابية مبكرة، ماضياً بذلك في تنفيذ "ورقة الطريق" السياسية، التي أعلنها منذ حملته الانتخابية. رسمياً، تؤكد تنظيم هذه الانتخابات في أفاق يونيو المقبل، بعد أن نُشر في الجريدة الرسمية، في 1 مارس الجاري، مرسوم رئاسي تضمن حل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، وهو منتخب في عهد النظام السابق. وتقتص المادة 151 من دستور الجزائر على تنظيم الانتخابات في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، في حال حل المجلس الشعبي الوطني، ويمكن تمديد هذه الأجل بالمدّة نفسها في حال تعذر تنظيمها بعد رأي المحكمة الدستورية. وتزامن قرار تبون بحل المجلس مع الذكرى الثانية لمسيرات شعبية سلمية، اندلعت في 22 فبراير 2019، رفضاً لترشح الرئيس آنذاك، عبد العزيز بوتفليقة، لفترة رئاسية خامسة. وأجرت الاحتجاجات، في 2 أبريل من العام نفسه، بوتفليقة على الاستقالة من الرئاسة (1999-2019). وبمناسبة الذكرى الثانية للحراك وفي الجمعة التي تلتها (الموعد الأسبوعي للحراك)، شارك الآلاف من الجزائريين في احتجاجات، مرددين شعارات منادية بالتغيير الشامل الجذري للنظام الحاكم، ورافضة لما يتردد عن عمليات إصلاحه. وهو ما وصف "بالحراك 2"، والذي يمثل امتداداً للحراك الشعبي الذي توقف العام الماضي؛ بسبب جائحة "كورونا". وفيما يُعرف بحراك الطلبة، تظاهر طلبة ومواطنون، مرددين شعارات تطالب بالتغيير.

ويوجد تياران رئيسيان يتجادبان الحراك، الأول يطالب بإلغاء كل المؤسسات، والبدء ببرلمان تأسيسي يضع دستوراً جديداً ثم إجراء انتخابات رئاسية ونيابية.

## البرهان يزور جوبا ويلتقي رئيس الحركة الشعبية

أعلن مجلس السيادة الانتقالي بالسودان، أن رئيسه، عبد الفتاح البرهان يلتقي بمدينة جوبا عاصمة جنوب السودان رئيس "الحركة الشعبية / شمال" عبد العزيز آدم الحلو. وذكر بيان صادر من المجلس، أن اللقاء عملية السلام في السودان وضرورة العودة للتفاوض للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف. وأضاف "وذلك حتى يعم السلام كل أرجاء البلاد، بما فيها منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق". ويعتبر هذا هو اللقاء الأول من نوعه منذ تولي البرهان رئاسة مجلس السيادة في أغسطس 2019. بدوره قالت الحركة، في بيان مقتضب صادر عن أمينها العام، عمار دلدوم، إنه "في إطار مساعي فك الجمود وتحريك العملية التفاوضية المتعثرة منذ أغسطس 2020 بين الحكومة والحركة التقي، الحلو، والبرهان بمطار جوبا". وأشار البيان الذي أطلعت عليه الأناضول، أن اللقاء تم بدعوة من البرهان، دون مزيد من التفاصيل. وفي سبتمبر الماضي، وقع رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، ورئيس الحركة، الحلو، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، "إعلان مبادئ" لمعالجة الخلاف حول العلاقة بين الدين والدولة وحق تقرير المصير، لكسر جمود التفاوض في جوبا. وعقدت ورشة عمل بين الحكومة السودانية والحركة؛ في 29 أكتوبر، للتحاش حول قضايا عدة أبرزها "علاقة الدين والدولة". ولم تخرج بأي نتائج. وتقاتل الحركة الشعبية، القوات الحكومية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق منذ يونيو 2011.

## «نواب» طرابلس يشترط إخلاء سرت من «المرتزقة» لعقد جلسة فيها

اشترط مجلس النواب المعقد في العاصمة الليبية طرابلس، أن تخلو أي مدينة يتقرر عقد جلسة منح الثقة للحكومة فيها من "المرتزقة" والقوات الأجنبية". جاء ذلك في بيان للمجلس غداً إعلان بعثة الأمم المتحدة دعماً وتشجيعاً لعقد جلسة منح الثقة لحكومة عبد الحميد ديبية بمدينة سرت (450 كلم شرق طرابلس)، في 8 مارس الجاري. وقال المجلس، في البيان: "يلتزم أعضاء مجلس النواب بالتعاون مع طر مع طرح مسألة منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية بكافة الطرق الممكنة (بما فيها التواصل عن بعد) في حال تعذر التماسه في الأجل المحدد". وأضاف أنه "يؤكد استعداده لعقد جلسة لتوحيد المجلسين بكامل النصاب القانوني في أي مدينة ليبية، شريطة خلوها من المرتزقة والقوات الأجنبية". وتابع: "وإن تتم (الجلسة) بحضور مراقبين محليين ودوليين وفق اللائحة الداخلية للمجلس". وأعلن الجيش الليبي، أنه رصد تحركات لقوات مرتزقة تابعة للمليشيا اللواء الانقلابي المتقاعد، خليفة حفتر، في قاعدة عسكرية بسرت. ودستوريا، يبلغ إجمالي أعضاء مجلس النواب 200، لكن العدد الحالي فعليا نحو 170، ولا يمكن تحديده بدقة بسبب وفيات واستقالات فردية.



حطام صاروخ وطائرة مسيرة

عن طبيعتها. وتابع قائلا: "هذا الاستهداف يأتي في إطار الرد الطبيعي والمنشور على استمرار الحصار الغاشم والعدوان على شعبنا العزيز". وفي بيان آخر، أعلن سريع، أن سلاح الجو المسير التابع لجماعته، تمكن من "استهداف هدف هام في قاعدة الملك خالد بمنطقة خميس مشيط السعودية". وأوضح أن "الاستهداف تم بطائرة نوع قاصف 2k وكانت الإصابة دقيقة". وبشكل متكرر، يطلق الحوثيون صواريخ باليستية ومقذوفات وطائرات مسيرة على مناطق سعودية، خلفت بعضها خسائر بشرية

مستمرة في محاولات استهداف المدنيين والأعيان المدنية". وفجر الخميس، أعلن التحالف كذلك اعتراض وتدمير طائرة مسيرة مفخخة، أطلقها الحوثيون نحو مدينة خميس مشيط، جنوبي السعودية. في المقابل، قال المتحدث العسكري للحوثيين، يحيى سريع، في بيان، إن: "القوة الصاروخية (التابعة للجماعة) تمكنت من استهداف منشأة تابعة لشركة أرامكو النفطية السعودية في جدة (غرب) فجر الخميس، بصاروخ منجنج نوع قدس 2". وأضاف أن الإصابة كانت دقيقة، دون تفاصيل

أعلن التحالف العربي باليمن، أمس الخميس، اعتراض وتدمير صاروخ باليستي أطلقه الحوثيون تجاه السعودية. جاء ذلك في بيان صادر عن المتحدث الرسمي باسم التحالف العربي، تركي المالكي، وفق وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس). وأوضح المالكي أن: "القوات المشتركة للتحالف تمكنت من اعتراض وتدمير صاروخ باليستي أطلقته المليشيات الحوثية تجاه منطقة جازان جنوب غربي السعودية". وأضاف "المليشيات الحوثية الإرهابية

## وزراء الخارجية العرب: القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين

السياسات الإسرائيلية المنهجية الهادفة إلى تغيير الوضع الديموغرافي والقانوني والتاريخي للمدينة ومقدساتها، ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. وأكد المجلس رفض وإدانة كافة انتهاكات إسرائيل قوة الاحتلال، في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، مبدئاً الاحتجاجات المتكررة من عضويات المستوطنين المتطرفين، والمسؤولين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك، والاعتداء على حرمة.

السكانية وتقويض الامتداد السكاني والعمراني لاهلها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني. وأكد المجلس أن هذه السياسات والخطط والممارسات، بما فيها "صفقة القرن" الأمريكية الإسرائيلية، تشكل خرقاً للقرارات الدولية ذات الصلة بما فيها قرارات مجلس الأمن 252 في 1968، و 267 في 1969، و 476 و 478 في 1980.

جدد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري التأكيد أن القدس الشرقية، هي عاصمة دولة فلسطين، ورفضهم أي محاولة لانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها. وأدان المجلس، في قرار بعنوان "التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة" في ختام أعمال دورته العادية 155 اليوم الأربعاء، جميع السياسات والخطط الإسرائيلية المنهجية وغير القانونية لإضفاء الشرعية على ضم المدينة المقدسة، وتشويه هويتها العربية وتغيير تركيبها

## الجناية الدولية تفتح تحقيقاً في جرائم حرب بالأراضي الفلسطينية



الكيان الصهيوني يرتكب جرائم ضد الفلسطينيين

الدولية "منحازة ضد إسرائيل"، مضيفاً: "إسرائيل تتعرض للهجوم الليلية"، بحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت". وتابع أن "المحكمة قضت بأن جنودنا الأبطال والأخلاقيين الذين يجارون الإرهابيين هم مجرمو حرب" حسب زعمه.

جملة الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني. وفي سياق متصل، عقب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على قرار المحكمة الجنائية، معتبراً أنه يمثل "جوهر التفارق ومعاداة السامية". وقال نتنياهو إن الجنائية

في تصريح خاص لوكالة الأناضول، القرار بأنه "خطوة للأمام نحو تطبيق العدالة، وإنصاف الضحايا، ومعاقبة مجرمي الحرب من قادة الاحتلال الإسرائيلي". ودعا قاسم، المحكمة إلى إكمال مسيرتها وصولاً إلى "معاقبة قادة الاحتلال على

أعلنت المحكمة الجنائية الدولية، فتح تحقيق في جرائم حرب بالأراضي الفلسطينية المحتلة. جاء ذلك حسب ما أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، في بيان.

وقالت بنسودة: "أؤكد بدء مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق يتعلق بالوضع في فلسطين".

وأضاف البيان أن "التحقيق سيغطي الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، والتي يدعى أنها ارتكبت منذ 13 يونيو / حزيران 2014". وأوضح البيان أن مكتب المدعي العام "سيحدد الأولويات المتعلقة بالتحقيق في الوقت المناسب، بسبب صعوبات العمل وسط انتشار جائحة كورونا، والمصادر المحدودة المتاحة لنا، وعبء العمل الحالي لدينا".

وفي 2018، قدمت فلسطين طلب إحالة إلى "الجنائية الدولية" ملف جرائم إسرائيلية تضمن 3 قضايا وهي: الاستيطان، والأسرى، والعدوان على غزة بما فيه انتهاكات "مسيرة العودة وكسر الحصار" الحدودية.

من جانبها، رحبت وزارة الخارجية الفلسطينية، الأربعاء، بالقرار وقالت في بيان وصل الأناضول نسخة منه: "الخطوة التي طال انتظارها، تخدم مسعى فلسطين الدؤوب لتحقيق العدالة والمساءلة كأساسات لا غنى عنها للسلام الذي يطالب به ويستحقه الشعب الفلسطيني". وأضاف البيان أن القرار "يجب احترام المحكمة لولايتها واستقلالها، والتزامها بقيم ومبادئ العدالة الجنائية على النحو المنصوص عليه في ميثاق روما الأساسي، وهذا يعتبر شجاعة في مواجهة التهديدات غير المسبوقة، والمحاولات البائسة لتسييس عملها".

وفي سياق متصل، رحبت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بالقرار. واعتبر المتحدث باسم الحركة حازم قاسم،